

كيف يؤثر تزايد القيود التجارية العالمية سلباً على النمو الاقتصادي؟

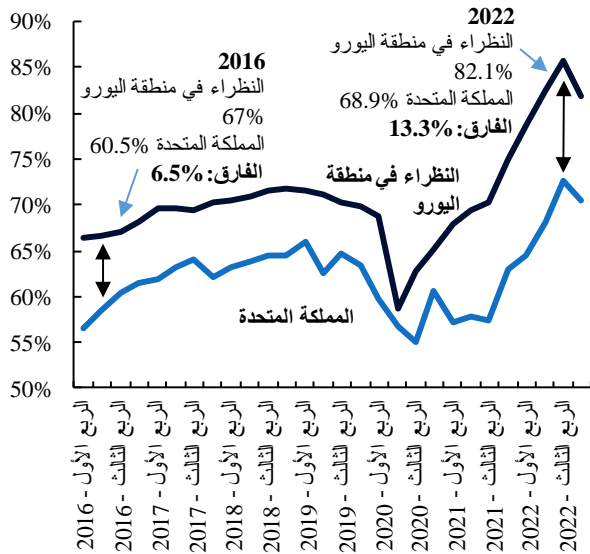
عام 2022، ولا يزال أقل بنسبة 0.4% من مستويات ما قبل الجائحة. في المقابل، كان النمو السنوي أعلى بكثير في فترة الخمس سنوات من 2011 إلى 2015، والتي سبقت الاستفتاء بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في عام 2016، حيث بلغ متوسط النمو السنوي في تلك الفترة 2.2%. وتعتبر المملكة المتحدة أيضاً متخلفة عن الاقتصادات الأوروبية الرئيسية، فقد تجاوز "نظراؤها الأوروبيون"، وهم أكبر ثلاثة اقتصادات في الاتحاد الأوروبي (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا)، معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي التي حققتها في فترة ما قبل الجائحة بنسبة 1.2%.

في منتصف عام 2016، أثناء الاستفتاء، بلغ إسهام الانفتاح التجاري في المملكة المتحدة 60.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وكان هذا أقل بواقع 6.5 نقطة مئوية من متوسط النسبة المسجلة من قبل للنظراء الأوروبيين والتي بلغت 67%. وفي عام 2022، زاد هذا الاختلاف بضعفين إلى 13.3 نقطة مئوية، وهو ما يشير إلى أن الاقتصاد البريطاني أصبح أقل انفتاحاً.

تتيح التجارة الدولية للبلدان إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات التي لربما لم تكن متاحة بمعزل عنها. ونتيجة لذلك، فإن التجارة الدولية توفر مزايا نسبية تؤدي إلى تعزيز الإنتاجية والكفاءة والتسعير والنمو الاقتصادي العام. ويعتبر النشاط التجاري العالمي مؤشراً تقليدياً لسلامة أوضاع واتجاهات الاقتصاد الكلي. ويرتبط تزايد تدفقات السلع والخدمات عادة بنمو الإنتاجية والازدهار.

بلغت التجارة العالمية ذروتها قبل الأزمة المالية العالمية. لكن التوترات الجيوسياسية الأخيرة بين الولايات المتحدة والصين وتدابيرها على مناطق ودول أخرى تولد حالة من عدم اليقين الاقتصادي في مختلف أرجاء العالم. وهذا يؤثر سلباً على التجارة وسلاسل التوريد وتدفقات الاستثمار. وتعتبر الحواجز الحدودية الجديدة المتمثلة في العوائق الجمركية وغير الجمركية، والضوابط التنظيمية والتكاليف الإدارية الإضافية، وتقلب السياسات الاقتصادية، من العقبات التي تواجهها الشركات في هذا المشهد الاقتصادي الجديد.

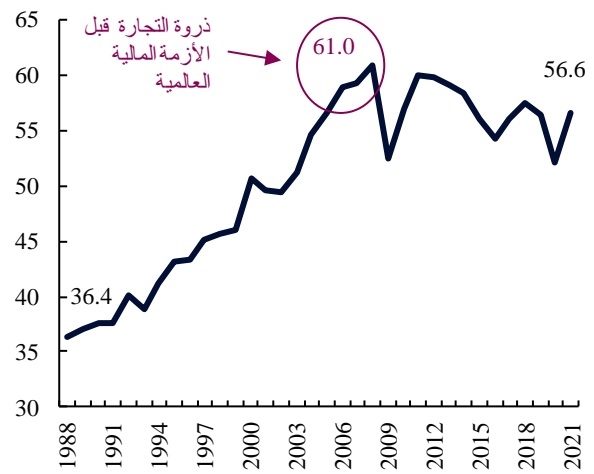
الانفتاح التجاري في المملكة المتحدة ونظرائها في منطقة اليورو
 (الانفتاح التجاري: نسبة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: هيفر، تحليلات QNB

علاوة على ذلك، ونظراً لأهمية سلاسل القيمة العالمية، فإن تراجع الانفتاح التجاري سيؤثر على التجارة مع جميع الشركاء، وليس فقط الشركاء في الاتحاد الأوروبي. تمثل السلع والخدمات الوسيطة معظم التجارة في الاقتصادات المتقدمة، وتبلغ ثلثي أحجام التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. وتؤثر زيادة العقبات التجارية على تكاليف الإمدادات الأجنبية، وتقلل من القدرة التنافسية لمنتجات المملكة المتحدة، وتقوض قدرة الشركات على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وسوف تستغرق هذه العواقب

التجارة العالمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
 (% من الناتج المحلي الإجمالي، 1988-2021)



المصادر: البنك الدولي، تحليلات QNB

تتعمق هذه المقالة في دراسة حالة تتمثل في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لمعرفة الدور الذي يمكن أن يلعبه "التفكك الاقتصادي" في ضعف الأداء الاقتصادي. لا شك أن العديد من الأحداث والصدمات الكبرى الأخرى عطلت الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة. ولكن هناك أدلة متزايدة تشير إلى أن العملية التي بدأت بتصويت المملكة المتحدة على مغادرة الاتحاد الأوروبي كان لها دور مهم في ذلك.

يُظهر التقدير الشهري الرسمي للناتج المحلي الإجمالي أن النشاط الاقتصادي في المملكة المتحدة قد نما بنسبة 0.3% فقط منذ بداية

الأجنبي المباشر للنمو والإنتاجية، فإنه مهم لأنه يعكس مدى تطور جاذبية المملكة المتحدة بمرور الوقت. منذ تسعينيات القرن الماضي، كانت المملكة المتحدة تاريخياً من أكبر المتلقين لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتجاوز مخزونها من الاستثمار الأجنبي المباشر 2.3 تريليون جنيه إسترليني، وكان أكثر من نصفه يأتي من الاتحاد الأوروبي. ولكن في الأونة الأخيرة، خلال الفترة التي أعقبت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي 2017-2021، تراجعت المملكة المتحدة وراء فرنسا وألمانيا من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

بإيجاز، تواصل المملكة المتحدة تحقيق أداء اقتصادي دون المستوى بعد سنوات من قرار مغادرتها الاتحاد الأوروبي بموجب استفتاء عام 2016، ويمكن أن يُعزى ذلك بشكل أساسي إلى التأثير السلبي للقيود التجارية الجديدة. توضح دراسة الحالة هذه أن الحواجز الجمركية وغير الجمركية واللوائح الإضافية والتكاليف الإدارية والخلافات الاقتصادية الأخرى تؤدي إلى سوء تخصيص رأس المال مما يؤدي إلى انخفاض النمو والإنتاجية.

وقتاً حتى يظهر مفعولها بالكامل. يشير التحليل الذي أجراه مكتب مسؤولية الميزانية (وكالة حكومية) إلى أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيقل الانفتاح التجاري بنسبة 15% على المدى الطويل، مما يوسع الفارق الحالي البالغ 13.3% مع نظراء المملكة المتحدة في منطقة اليورو.

إن حالة عدم اليقين التي نتجت عن عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وفقدان الوصول إلى السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي قد أثرت أيضاً على الاستثمار التجاري، فقد ظل مستوى الاستثمار في حالة ركود وظل دون تغيير تقريباً منذ استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى تراجع أداء المملكة المتحدة مقابل نظرائها في منطقة اليورو. وتشير التقديرات الأكثر تحفظاً إلى أن التأثير السلبي لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على مستوى الاستثمار يبلغ 10% (وتصل بعض التقديرات إلى 23%)، مما يؤكد أن تأثيره كان كبيراً على مخزون رأس المال والنمو طويل الأجل، حتى في ظل السيناريوهات الأكثر تفاؤلاً.

ترجع التغييرات في الاستثمار الأجنبي المباشر جزئياً إلى التطورات في إجمالي الاستثمار. فبالإضافة إلى أهمية الاستثمار

فريق QNB الاقتصادي

لويز بينتو*

نائب رئيس مساعد - قسم الاقتصاد

هاتف: +974-4453-4642

*المؤلف المراسل

بيرنابي لوبيز مارتين

مدير أول - قسم الاقتصاد

هاتف: +974-4453-4643

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلي QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنتج عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يقم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.